

Distr.: General
10 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٤٨٩ (٢٠١٩)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض الأمين العام في هذا التقرير ما استجد من تطورات في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (A/74/348-S/2019/703)، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - تصدرت الانتخابات الرئاسية مشهد التطورات السياسية في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باعتبارها أول سباق لشغل مناصب في السلطة التنفيذية أجري منذ بداية عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). وكان الإقبال على الانتخابات التي أُجريت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ أقل منه على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة التي أُجريت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، على التوالي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد أعلن بعد عن نتيجة الانتخابات. وعقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في ٧ أيلول/سبتمبر قرارها بوقف المحادثات مع حركة طالبان، جرت سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية قام بها عدد من أصحاب المصلحة الساعين إلى تشجيع وضع عملية سلام. وظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث وقع عددٌ مرتفع من الحوادث الأمنية، ولا سيما في المناطق الجنوبية والشرقية



والشمالية. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كان عدد الإصابات في صفوف المدنيين الأعلى المسجل في فصل واحد منذ بدء التوثيق المنهجي لها في عام ٢٠٠٩. واستمرت المناقشات الجارية بين حكومة أفغانستان والجهات المانحة الرئيسية بشأن تنفيذ إطار جنيف للمساءلة المتبادلة. واستمر تدهور الحالة الإنسانية، وتشير التقديرات إلى أن عدد المحتاجين سيبلغ ٩,٣٨ مليون شخص في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بـ ٦,٣ ملايين شخص في عام ٢٠١٩.

ألف - التطورات السياسية

٤ - في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية، قامت لجنة الانتخابات المستقلة بتوظيف وتدريب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع لندمج في مراكز الاقتراع المقررة البالغ عددها ٣٧٣ ٥ مركزاً. وقام ١٣١ كياناً بمنح حوالي ١٢٥ ٠٠٠ شخص، ٣٧ في المائة منهم من النساء، شهادات اعتماد لرصد العملية في يوم الانتخابات، من بينهم وكلاء للمرشحين، ومراقبون تابعون للأحزاب السياسية، ومراقبون محليون، وممثلون لوسائل الإعلام الوطنية والدولية، وضيوف خاصون. وقدمت قوات الدفاع والأمن الوطنية الدعم الأمن واللوجستي، بمساعدة من بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأجريت الانتخابات ضمن إطار قانوني جديد، يراعي المطالب السياسية والإصلاحات بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، بما في ذلك المطالب المتعلقة بتحسين استخدام التكنولوجيا.

٥ - وانتهت الفترة الرسمية للحملة الانتخابية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وفقاً لقانون الانتخابات. وشكا بعض المرشحين الرئاسيين من عدم تكافؤ الفرص ودعوا إلى تأجيل الانتخابات، معللين ذلك بضيق وقت من الحملة في خضم انعدام اليقين بشأن عملية السلام. وانسحب رسمياً من العملية أربعة من المرشحين الرئاسيين الـ ١٨، هم زلمي رسول، وشيدا محمد عبدلي، وحاجي محمد إبراهيم ألوكازي، ونور الحق علومي، وأيدوا ترشيح الرئيس أشرف غني. ورغم أن حنيف أتمر لم يسحب ترشيحه رسمياً، فقد أعلن أنه سيوقف مشاركته في الانتخابات. ولم يؤيد مرشحا بديلاً.

٦ - وأصدرت حركة طالبان عدة بيانات قبل الانتخابات لإثناء المواطنين عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وقبل يومين من يوم الانتخابات، دعت اللجنة العسكرية لطالبان الأفغان إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية وذكرت أنها تعزم استهداف "المكاتب والمراكز" المتصلة بهذه الانتخابات. وصدرت تعليمات لمقاتلي حركة طالبان باستخدام "كل شيء رهن تصرفهم" لهذا الغرض.

٧ - وأدلى الناخبون بأصواتهم في ٢٨ أيلول/سبتمبر في ٦٧٨ ٤ مركز اقتراع في معظم أنحاء البلد، مع إغلاق بقية المركز لأسباب تعود في المقام الأول إلى انعدام الأمن. وتضمنت المسائل التقنية المبلغ عنها في يوم الانتخابات عدم اكتمال أو عدم صحة قوائم الناخبين وتعطل أجهزة الاستدلال البيومتري. وواجهت ٩ ولايات من ٣٤ ولاية حالات انقطاع حادة إن لم تكن كاملة في الاتصالات السلوكية واللاسلكية بسبب هجمات طالبان. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة أن العدد المؤقت للناخبين الذين أقبلوا على صناديق الاقتراع بلغ ٢,٦٩ مليون شخص، من مجموع ٩,٦ ملايين ناخب مسجل. وقد حدد هذا الرقم المتعلق بالناخبين المشاركين استناداً إلى تقديرات جرافية جمعتها اللجنة من خلال مكاتبها بالولايات.

٨ - واتسمت البيئة التالية للانتخابات مباشرة بادعاءات أولوية بالفوز، وتضارب الآراء بشأن صحة أصوات الناخبين الذين جرى التحقق من هوياتهم عن طريق الاستدلال البيومتري مقابل الاستدلال

غير البيومترى، ومطالب بالإعلان مبكراً عن نتائج الانتخابات. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، صرح الرئيس التنفيذي عبد الله في مؤتمر صحفي بأن لجنة الانتخابات المستقلة ستعلن النتائج إلا أنه ادعى أنه حصل على "معظم الأصوات". وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن عمر الله صالح، المرشح لمنصب النائب الأول للرئيس غني، أن أرقام فريقه تشير إلى تحقق "انتصار ساحق" في الجولة الأولى.

٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعا منتدى الانتخابات الحرة والنزيهة في أفغانستان، وهو منظمة غير حكومية، لجنة الانتخابات المستقلة إلى جدولة وإعلان النتائج بطريقة شفافة ومحيدة ومستقلة. وشدد على ضرورة تقديم معلومات دقيقة وفي حينها عن العملية الانتخابية؛ وأهاب بلجنة الشكاوى الانتخابية أن تعالج الشكاوى الانتخابية في الوقت المناسب وفقاً للإطار القانوني.

١٠ - وبالإضافة إلى تقديم الدعم الانتخابي التقني للجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى المستقلة، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحاورها بشأن الانتخابات مع الشركاء الوطنيين والدوليين، حيث كررت الدعوة إلى الشفافية والحياد والاستقلال في معالجة النتائج، وتزويد الأحزاب والناخبين بمعلومات دقيقة وفي حينها، واستمرار المرشحين في المشاركة بصورة بناءة. كما أهابت البعثة بالأحزاب أن تتولى المسؤولية الكاملة عن العملية، بسبل منها معالجة أي شكاوى من خلال القنوات والإجراءات المناسبة.

١١ - وفي الأسابيع التي أعقبت الانتخابات، تم استرجاع مواد انتخابية حساسة وتجميع نماذج النتائج، بحضور وكلاء المرشحين ومراقبين. وتلقت لجنة الشكاوى الانتخابية ما مجموعه ٥٢٨ ٤ شكاوى تتعلق بعملية الاقتراع والفرز، تتصل في المقام الأول بقوائم الناخبين وتعطل أجهزة التحقق البيومترى.

١٢ - وظلت ردود الأفعال السياسية والمناورات فيما يتعلق بالتحقق البيومترى من هوية الناخبين في صميم الجدل في مرحلة ما بعد الانتخابات. ورغم أن العديد من المرشحين والأحزاب السياسية رأوا في بداية العملية أن الأجهزة وتطبيقات البرمجيات هي الحل التكنولوجي لمنع الغش، فقد كانت هناك صعوبات في استخدامها الفعلي. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، حذر مجلس المرشحين الرئاسيين، وهو مجموعة غير رسمية تتألف من عدة مرشحين رئاسيين، من أنه لن يقبل نتائج الانتخابات إذا اعتُبرت أصوات الناخبين الذين لم يتم التحقق البيومترى من هوياتهم صحيحة. وأكد المجلس من جديد هذا الموقف في بيان أصدره في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلنت ثمانية أفرقة انتخابية على الأقل أنها لن تقبل أي أصوات أدلى بها ناخبون لم يتم التحقق البيومترى من هوياتهم. وأيد الرئيس التنفيذي عبد الله هذا الموقف مشدداً على أن أصوات الناخبين الذين يتم التحقق البيومترى من هوياتهم هي فقط التي ينبغي أن تعدّ. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، طالبت ثلاثة أحزاب سياسية صغيرة بأن تعد أيضاً أصوات الناخبين الذين لا يتم التحقق البيومترى من هوياتهم.

١٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد عدة مرشحين رئاسيين مؤتمرات صحفية منفصلة لإعلان مواقفهم بشأن الانتخابات الرئاسية. وادعى المرشح الرئاسي قلب الدين حكمتيار حدوث تزوير واسع النطاق في الانتخابات، وأشار بشكل محدد إلى أصوات الناخبين الذين لم يتم التحقق البيومترى من هوياتهم، ودعا إلى إنشاء لجنة محايدة أو محكمة للتحقيق في الجرائم وحالات التزوير الانتخابية. وادعى المرشح الرئاسي رحمة الله نبيل حدوث تزوير ماثل واسع النطاق. وأثار كلا المرشحين شواغل بشأن فقدان عدد من أجهزة التحقق البيومترى، زاعمين وجود تلاعب.

١٤ - وبعد تأجيل الإعلان عن النتائج الأولية في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تعلن لجنة الانتخابات المستقلة عن موعد آخر. وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة إعادة بدء عملية التدقيق وإعادة الفرز - التي كانت قد توقفت في الأسبوع السابق بسبب مشاكل تقنية أثارها عدة مرشحين - وذكرت أن النتائج الأولية ستعلن بمجرد اكتمال العملية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد أعيد بدء عملية التدقيق وإعادة الفرز في بعض أجزاء البلد وكانت لا تزال جارية. وذكرت اللجنة أن استئناف العملية تلا مناقشات تقنية أجريت مع أفرقة المرشحين الرئاسيين جرى فيها معالجة شواغلهم. بيد أن الرئيس التنفيذي عبد الله ومجلس المرشحين الرئاسيين اعترضوا مرة أخرى على عملية التدقيق وإعادة الفرز. وكرر الرئيس التنفيذي عبد الله الاتهامات بشأن التزوير المزعوم.

١٥ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ألغى رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، مفاوضات السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. وتفيد التقارير بأن مشروع الاتفاق كان يغطي انسحاب القوات الأجنبية و ضمانات بشأن مكافحة الإرهاب وكان يتوقع أن يمهد الطريق للمفاوضات بين الفصائل الأفغانية ووقف إطلاق النار. ومنذ ذلك الوقت، كررت حركة طالبان موقفها بأنه سيلزم إبرام مشروع الاتفاق مع الولايات المتحدة قبل بدء المفاوضات بين الفصائل الأفغانية. وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، سافرت وفود من حركة طالبان إلى موسكو وطهران وبيجين وباكستان لمناقشة جهود السلام.

١٦ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، ذكر المتحدث رئاسي رسمي أن حكومة أفغانستان ستعطي الأولوية لإجراء الانتخابات في موعدها، قائلاً "إن الركن الأساسي لشرعية السلام هو إجراء الانتخابات [الرئاسية]". وأشار مستشار الأمن القومي، حمد الله محب، في كلمة موجهة إلى الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، إلى مطلب الشعب الأفغاني بوقف إطلاق النار، وإجراء محادثات بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، والحفاظ على الجمهورية الإسلامية بوصفها أساس الدولة.

١٧ - وركزت جهود السلام الدولية على إحياء عملية السلام. واجتمع مبعوثون وممثلون خاصون لألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في بروكسل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة سبل دعم عملية السلام في أفغانستان. وفي بيان مشترك، أكدوا مجدداً أنه لا يمكن إحلال سلام دائم إلا من خلال تسوية سياسية شاملة يتم التوصل إليها عبر المفاوضات، وحثوا جميع الأطراف على الحد فوراً من العنف والإصابات في صفوف المدنيين، ودعوا القادة الأفغان إلى تشكيل فريق تفاوضي شامل لإجراء المفاوضات بين الفصائل الأفغانية. وفي بروكسل، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلماي خليل زاد، إحاطة إلى الناتو.

١٨ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلو الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الخاصون لأفغانستان في موسكو، ومعهم باكستان، لإجراء مشاورات بشأن عملية السلام في أفغانستان. وفي بيان مشترك، أعرب المشاركون عن تأييدهم لعملية السلام ودعوا إلى الحد من العنف. ورحبوا باقتراح الصين استضافه الحوار المقبل بين الفصائل الأفغانية في بيجين.

١٩ - وواصل السيد خليل زاد تحاوره مع أصحاب المصلحة الأفغان والإقليميين. وشمل ذلك القيام بزيارتين إلى باكستان في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وزيارتين إلى كابل في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ومن ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/أكتوبر.

نوفمبر. وأكد السيد خليل زاد، في بيان له، دعم الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع وشدد على أن الحد من العنف أمر ضروري لإحلال سلام دائم. وفي الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مبعوث ألمانيا الخاص لأفغانستان وباكستان، السفير ماركوس بوتزل، بزيارة إلى أفغانستان لمناقشة الانتخابات والمساعدة الإنمائية والخطط المتعلقة بإجراء مفاوضات محتملة بين الفصائل الأفغانية.

٢٠ - وأدى تداول وسائل الإعلام لخطة سلام داخلية مؤلفة من سبع نقاط أعدتها الحكومة إلى نشوء نقاش عام. و توخت الخطة إجراء حوار بين الفصائل الأفغانية ومفاوضات سلام مع حركة طالبان. وأوضح مستشار الأمن القومي، السيد محب، أنه سيلزم وقف إطلاق النار لمدة شهر قبل بدء هذه المحادثات. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس غني أن حكومة أفغانستان تعتزم الإفراج بشروط عن ثلاثة سجناء من شبكه حقاني، "كبادرة نحو تحقيق السلام والمصالحة". وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رحبت الولايات المتحدة في بيان لها بالإفراج عن أستاذين من الجامعة الأمريكية في أفغانستان، واحد أمريكي والآخر أسترالي، كانت تحتجزهما حركة طالبان منذ اختطافهما في آب/أغسطس ٢٠١٦. ورحبت أيضاً "بإفراج حركة طالبان الوشيك عن عشرة سجناء أفغان". وفي اليوم نفسه، رحب متحدث رسمي باسم حركة طالبان "بالخطوة الإيجابية المتخذة" فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء الثلاثة في شبكه حقاني، و "التنفيذ الناجح" للإفراج عن الأستاذين الجامعيين إلى جانب عشرة جنود أفغان، مشيراً إلى أن "هذه الإجراءات تشكل خطوة إلى الأمام في تدابير حسن النوايا وبناء الثقة يمكن أن تساعد عملية السلام".

٢١ - وواصلت البعثة تحاورها مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل الدعوة إلى الحد من العنف وإنهاء الخسائر في صفوف المدنيين بغية تهيئة بيئة مواتية للسلام. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص لأفغانستان في الدوحة مع ممثلي حركة طالبان لمناقشة عملية السلام وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. كما واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم التسوية المحلية للنزاعات وتحقيق المصالحة مع المجتمعات المحلية وسلطات الحكومات دون الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت البعثة بأعمال تتعلق بخمس مبادرات سلام محلية جديدة وست جارية، اختتمت مبادرة واحدة منها. والهدف منها هو تعزيز آليات المحلية لتسوية النزاعات، ودعم بناء السلام المحلي المستدام، وتوفير منابر لمناقشة مسائل رئيسية من قبيل السلام والانتخابات، ولا سيما لنساء وشباب المناطق الريفية.

٢٢ - واستمرت الجهود الوطنية والدولية في دعم المرأة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تحقيق المشاركة المجدية في عملية السلام. فعلى سبيل المثال، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، عُقدت في اسطنبول حلقة عمل بشأن المفاوضات الرفيعة المستوى من أجل النساء الأفغانيات، للمساعدة على إعداد المرأة الأفغانية من القطاع السياسي والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للقيام بأدوار محتملة في عملية السلام. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت البعثة الأيام المفتوحة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء البلد بعقد ندوة في كابل ركزت على المشاركة المجدية للمرأة في جهود السلام. وكانت هذه المناسبة هي الأولى في سلسلة مناسبات عقدت في جميع أنحاء البلد لمئات النساء، بمن فيهن ممثلات عن المكاتب الحكومية والمؤسسات الدينية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تواصلت البعثة مع نساء من مقاطعة كُنه إي ساني في ولاية برون، بهدف الاستماع إلى آراء نساء المناطق الريفية بشأن الانتخابات والسلام وتعليم الفتيات والحكومة دون الوطنية. وفي ولاية خوست، قدمت البعثة الدعم لنساء من مقاطعات نائية للمشاركة في جهود السلام والوساطة المحلية وتواصلت مع محطات الإذاعة لنشر دور المرأة في جهود السلام المحلية. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دشنت أفغانستان

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظيمة وأيرلندا الشمالية فريق أصدقاء المرأة في أفغانستان في نيويورك. ويهدف الفريق إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والأدوار القيادية، وتعزيز وحماية حقوق المرأة، وإدماج أصوات النساء في خطة السلام والأمن.

٢٣ - وعقب استقالة صلاح الدين رباني في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة تعيين نائب الوزير إدريس زمان وزيراً للخارجية بالنيابة.

باء - الأمن

٢٤ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث وقع عدد مرتفع من الحوادث الأمنية. وفي المجموع، في الفترة من ٩ آب/أغسطس إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، سجلت البعثة ٦٥٤ ٦ حادثة تتعلق بالأمن، بزيادة نسبتها ١٣ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. وكانت المنطقة الجنوبية هي التي وقع فيها أكبر عدد من الحوادث، تلتها المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية الشرقية، حيث مثلت هذه المناطق الثلاث ٦٠ في المائة من جميع الحوادث. وكانت أكثر مناطق النزاع احتداماً هي ولايات هلمند وقندهار وننكرهار. وبعد تراجع القتال خلال عطلة عيد الأضحى في منتصف آب/أغسطس، اشتد النزاع في أيلول/سبتمبر. وسُجِّل في أيلول/سبتمبر ما مجموعه ٢٧٨٠ حادثاً أمنياً، وهو أكبر عدد من الهجمات التي تقع في شهر واحد حتى الآن في عام ٢٠١٩، ويمثل زيادةً بنسبة ٤٤ في المائة مقارنةً بأيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٥ - ولا تزال الاتجاهات الراسخة على حالها دون تغيير، حيث مثلت الاشتباكات المسلحة البالغ عددها ٣٦٦٦ ٣ اشتباكاً نسبة قدرها ٥٥ في المائة من جميع الحوادث، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني أكبر فئة من الحوادث، ومثلت زيادةً نسبتها ٩ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨، بينما زاد عدد الهجمات الانتحارية بنسبة ٢٤ في المائة. ومثلت الغارات الجوية الـ ٤٨٨ التي شنتها القوات الجوية العسكرية الأفغانية والدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة نسبتها ٣٢ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. ومثلت ولايتا هلمند وغزني وحدهما ٤٠ في المائة من الغارات الجوية.

٢٦ - وفي يوم الانتخابات، سجّلت الأمم المتحدة ٦٤٣ حادثاً متصلاً بالأمن، وهو أعلى رقم للحوادث الأمنية في يوم انتخابات منذ عام ٢٠٠٤. وشملت ١١٣ حادثاً متصلاً بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع و ١٢٦ هجمة مواجهة. وكشفت أنماط الحوادث ارتفاع وتيرة الهجمات الصغيرة النطاق لمنع العملية الانتخابية أو تعطيلها، وسجلت قندوز ومدينة كابل معظم الحوادث. وفي المجموع، استهدفت ٧٧ من الهجمات مراكز اقتراع، منها ٣٥ مدرسة.

٢٧ - وعلى الرغم من احتدام وتيرة النزاع، لم تحقق القوات الموالية للحكومة ولا العناصر المناوئة للحكومة أي مكاسب ميدانية ذات شأن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت حركة طالبان الضغط على المناطق الحضرية، وأغلبها في الشمال الشرقي، وشنّت هجوماً على عاصمتي ولايتي بغلان وقندوز في أوائل أيلول/سبتمبر. واستولت حركة طالبان على المركز الإداري لمقاطعة أنارا داره في ولاية فراه، واستولت بشكل مؤقت على سبعة مراكز إدارية أخرى للمقاطعات في ولايات تخار (دردق وشاه أب وخواجاغار) وقندوز (داشتي أرتشي وقلعة يزال وخان أباد) وبغلان (غوزرغاه النور). وخلال الانتخابات الرئاسية، هاجمت حركة طالبان ثلاثة مراكز إدارية للمقاطعات في ولاية تخار (خواجاغار وبهراك وشاه أب) كما هاجمت مقاطعة قوش تبه في ولاية جوزجان.

٢٨ - ورداً على ذلك، شنت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية عمليات واسعة النطاق لتقليل الضغط الذي تمارسه حركة طالبان على الطرق والطرق السريعة الرئيسية، في الجزء الجنوبي لولاية زابل وفي الولايات الشمالية الشرقية على سبيل المثال. واستعادت القوات الأفغانية المراكز الإدارية للمقاطعات في باميان ووردوج وكران ومُنجان في ولاية بدخشان، ودهانا إي غوري في ولاية بغلان، وجاغاتو في ولاية غزنة، كان بعضها قد خضع لسيطرة حركة طالبان لفترة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات.

٢٩ - وزاد عدد الهجمات المدوية إعلامياً التي شنتها العناصر المناوئة للحكومة، حيث وقع ٣١ هجوماً انتحارياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنةً بـ ٢٥ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وبحسب التقارير، وقع ١٧ من بين تلك الهجمات في شهر أيلول/سبتمبر واستهدف العديد منها منشآت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، كما استهدف قافلات عسكرية تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات الدولية. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، شنت حركة طالبان هجوماً للمرة الثانية هذا العام، والمرة الخامسة إجمالاً، على مجمع "القرية الخضراء" في كابل. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، انفجرت مركبة مفخخة في هجوم انتحاري عند نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في كابل بالقرب من سفارة الولايات المتحدة ومقر بعثة الدعم الوطني التابعة لحلف شمال الأطلسي. وأعلنت طالبان مسؤوليتها عن هجومي انتحاريين استهدفاً تجمعاً انتخابياً في ولاية برون للرئيس غني وفي كابل، وقع كلاهما في ١٧ أيلول/سبتمبر.

٣٠ - وواصلت القوات العسكرية الأفغانية والدولية الضغط على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في شرق أفغانستان، وانخرطت الحركة في اشتباكات متواصلة مع حركة طالبان في ولايتي نكهرار وكُنر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُسبب ١٩٤ حادثاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مقارنةً بـ ٩٤ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عن هجوم واحد فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو الهجوم الذي وقع في ١٧ آب/أغسطس واستهدف حفل زفاف شيعي في مدينة كابل، مقارنةً بتسع هجمات أعلن التنظيم مسؤوليته عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وفي حين لم يعلن أي من العناصر المناوئة للحكومة مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع داخل المسجد في ولاية نكهرار في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، فإنه كان يشتبه أيضاً في أن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤول عن هذا الهجوم. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، في مدينة هرات، قام مفجر انتحاري تابع لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، يشتبه في أنه كان في طريقه إلى مسجد شيعي، بتفجير أجهزته المتفجرة قبل الأوان بعد أن كشفت قوات الأمن الأفغانية عند نقطة تفتيش.

٣١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الخارجية الأفغانية بياناً اعترضت فيه على "إطلاق الصواريخ الأخير من جانب قيام القوات المسلحة الباكستانية" عبر الحدود على ولاية كُنر. ورداً على ذلك، أصدرت وزارة خارجية باكستان بياناً في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ذكرت فيه أن القوات العسكرية الأفغانية لجأت إلى "إطلاق قذائف هاون ونيران أسلحة ثقيلة دون أن تستفز" على مواقع عسكرية باكستانية.

٣٢ - ووقعت أربعة حوادث شملت موظفي الأمم المتحدة، منها حادثان إجراميان، وحادثة تخويف، وحادثة متعلق بإطلاق نيران أسلحة صغيرة على مركبات تابعة للأمم المتحدة. واختطف أحد موظفي الأمم المتحدة وأفرج عنه فيما بعد.

جيم - التعاون الإقليمي

٣٣ - واصلت أفغانستان تعاونها مع بلدان المنطقة من خلال المحافل المتعددة الأطراف. ففي ٧ أيلول/سبتمبر، شاركت أفغانستان في الحوار الثالث لوزراء خارجية أفغانستان وباكستان والصين في إسلام أباد. واتفقت البلدان الثلاثة في بيانها المشترك على مواصلة بناء الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي ودعم جهود المصالحة. واتفقت أيضا على دعم غير ذلك من مجالات التعاون الثلاثي الرئيسية، بما في ذلك السلام والاستقرار الإقليميان، والتعاون الإنمائي والترباط، والتعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب، وعلى استكشاف آفاق "التعاون بين أفغانستان وباكستان والصين ودول أخرى". وأعقب الاجتماع تدريب مشترك للدبلوماسيين من البلدان الثلاثة نظم في تشرين الأول/أكتوبر في باكستان. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقد في نيويورك اجتماع لمسؤولين كبار في عملية قلب آسيا - اسطنبول، تم فيه التركيز على تنفيذ تدابير بناء الثقة المتضمنة في الإطار. وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي اجتماعا في تركيا. وفي بيانه، أكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان دعماً لإجراء عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمام المبادرة فيه وشجع الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق المنظمة من أجل أفغانستان.

٣٤ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، بدأت أفغانستان وباكستان عمليات على مدار الساعة في معبر طورخام الحدودي. وفي الأسبوعين التاليين، زات التجارة عبر طورخام بنسبة ٥٠ في المائة. وييسر هذا المعبر الحدودي عبور حوالي ١٠.٠٠٠ شخص يوميا. وكانت فترة تشغيل المعبر تقتصر في السابق على ١٢ ساعة يوميا، مما كان يؤدي إلى حالات تأخير للتجار والمدنيين.

٣٥ - واضطلعت البعثة بأنشطة الدعوة مع حكومة أفغانستان ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان وبلدان المنطقة من أجل تيسير الصادرات من أفغانستان وتعزيز الترباط التجاري في المنطقة، الذي أعطي دفعة أخرى بافتتاح طريق لنقل البضائع عبر خطوط السكك الحديدية يمتد من أفغانستان إلى الصين، بالتعاون مع أوزبكستان وكازاخستان. وغادر أول قطار في ٤ أيلول/سبتمبر.

٣٦ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وزارة خارجية كازاخستان، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اجتماع مائدة مستديرة في كازاخستان بشأن موضوع "أفغانستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: تعزيز فرص الشراكة والتعاون". ولاحظ المشاركون في المناسبة أهمية بناء أوجه التآزر بين المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية المشاركة في تقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما من خلال توسيع نطاق الشراكات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، ومع منظمة شنغهاي للتعاون. كما لوحظ أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق التواصل الإقليمي دعماً للسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

٣٧ - وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت أفغانستان بصفة مراقب في الاجتماع الثامن عشر لرؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، في أوزبكستان. وإجمالا، اعتمدت ١٤ وثيقة، بما فيها قرار توقيع خريطة طريق لاتخاذ إجراءات إضافية من جانب فريق الاتصال التابع للمنظمة والمعني بأفغانستان. وشدد المدير التنفيذي عبد الله على ضرورة توسيع نطاق التعاون بين البلدان لإعطاء دفعة للسلام والاستقرار في أفغانستان ولتحسين الترباط الإقليمي.

٣٨ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وفد من باكستان بقيادة رئيس دوائر الاستخبارات المشتركة الفريق فايز حميد ووزير الخارجية سهيل محمود مع مستشار الأمن القومي، السيد محب، في كابل لبحث مسألة تشكيل لجنة تقنية لحل المسائل بين البلدين، بما في ذلك استمرار عقد الاجتماعات في إطار خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣٩ - في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة تقريرها الفصلي الثالث عن مستجدات حماية المدنيين في النزاع المسلح^(١). وفيه، وثقت البعثة سقوط ٢٣٩ ٨ ضحية في صفوف المدنيين، بمن فيهم ٥٦٣ ٢ قتيلًا و ٦٧٦ ٥ جريحًا، وهي حصيلة تشبه الأرقام المسجلة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وكانت نسبة ٤١ في المائة من الضحايا المدنيين من النساء أو الأطفال. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، سجلت البعثة أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين في ربع واحد منذ أن بدأت التوثيق المنهجي في عام ٢٠٠٩، وسُجل في تموز/يوليه أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين في شهر واحد. ويعزى العدد المرتفع للضحايا المدنيين أساسًا إلى هجمات انتحارية وغير انتحارية لعناصر مناهضة للحكومة استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وظلت هذه العناصر تتسبب في معظم الإصابات بين المدنيين. وسجلت البعثة زيادة مستمرة في عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء العمليات الجوية وعمليات التفتيش التي قامت بها القوات الأفغانية الموالية للحكومة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة حوالي نصف عدد الضحايا المدنيين الذي كانت قد سجلته في شهر أيلول/سبتمبر.

٤٠ - وعزت البعثة ٦٢ في المائة من الإصابات بين المدنيين إلى عناصر مناهضة للحكومة (حيث عزت سقوط ٤٦ في المائة من الضحايا إلى حركة طالبان، و ١٢ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، فيما عزت النسبة المتبقية من الإصابات إلى عناصر مناهضة للحكومة لم تُحدد هويتها). وعزت أيضًا نسبة ٢٨ في المائة من الإصابات بين المدنيين إلى القوات الموالية للحكومة (١٥ في المائة منها إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ٨ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، و ٣ في المائة إلى قوات متعددة أو غير محددة الهوية من القوات الموالية للحكومة، و ٢ في المائة إلى الجماعات المسلحة الموالية للحكومة). ونتجت النسبة المتبقية من الإصابات بين المدنيين عن حوادث لم يكن من الممكن عزمها إلى عناصر مناهضة للحكومة أو إلى القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك الإصابات بين المدنيين الناجمة عن تبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع.

٤١ - وكان استخدام كل من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لشن هجمات انتحارية أو غير انتحارية السبب الرئيسي لوقوع الإصابات بين المدنيين، إذ كان السبب في سقوط نسبة ٤٢ في المائة من جميع الضحايا المدنيين، ما بين قتل وجريح؛ تليه العمليات الأرضية (٢٩ في المائة) والعمليات الجوية (١١ في المائة). وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وثقت البعثة زيادة بنسبة ٧٢ في المائة في عدد الضحايا المدنيين من جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المستخدمة لشن هجمات انتحارية أو غير انتحارية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وظلت العمليات الجوية السبب الرئيسي للوفيات

(١) متاح على الرابط التالي:

https://unama.unmissions.org/sites/default/files/unama_protection_of_civilians_in_armed_conflict_-_3rd_quarter_update_2019.pdf

في صفوف المدنيين (٢٣ في المائة) في تلك الفترة نفسها. ووثقت البعثة أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين المسجلة جراء العمليات الجوية وعمليات التفتيش في الأشهر التسعة الأولى من أي عام، منذ أن بدأت البعثة التوثيق المنهجي في عام ٢٠٠٩.

٤٢ - وأثرت أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، ولا سيما العنف الناجم عن حملة العنف والتخويف التي شنتها عمدا حركة طالبان لعرقلة الانتخابات الرئاسية في أفغانستان، تأثيرا شديدا على المدنيين. إذ وثقت البعثة أن الهجمات التي استهدفت العملية الانتخابية في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر تسببت في وقوع ٤٥٨ ضحية في صفوف المدنيين (٨٥ قتيلا و ٣٧٣ جرحا)، بما في ذلك سقوط ٢٧٧ ضحية منهم (٢٨ قتيلا و ٢٤٩ جرحا) في يوم الانتخابات نفسه. وكان ١٠٣ من بين (أو أكثر من ثلث) جميع الضحايا المدنيين في يوم الانتخابات أطفالا. ووثقت البعثة أيضا نمطا من عمليات الاختطاف والتهديد والتخويف والمضايقة من قبل حركة طالبان ضد المدنيين. وكان إجمالي عدد الضحايا المدنيين في يوم الانتخابات أقل من العدد المسجل في يوم الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨، ولكنه كان أعلى من كل يوم من يومي الانتخابات لجولتي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤.

٤٣ - وظل النزاع في أفغانستان الأشد فتكا بالأطفال من بين كل النزاعات في العالم. إذ قُتل أو جرح أكثر من ٢ ٤٠٠ طفل في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح والإبلاغ عنها من ٣٦٨ حادثا أدى إلى سقوط ١ ٢٢٠ ضحية من الأطفال (٨٦٧ ولدا، و ٣٥٠ بنتا، وثلاثة أطفال لم يحدد جنسهم)، بمن فيهم ٢٩١ طفلا قتلوا و ٩٢٩ آخرون شُوهوا. وهو ما يمثل أكثر من ضعف عدد الإصابات بين الأطفال المسجل في الربع السابق. ويعزى الارتفاع في المقام الأول إلى زيادة مفاجئة في الهجمات الانتحارية والمعقدة التي شنتها حركة طالبان، واستمرار ارتفاع معدل الهجمات الجوية، والهجمات التي شنتها حركة طالبان أثناء الانتخابات الرئاسية. وتُسبب حدوث حوالي ٧٢٩ إصابة في صفوف الأطفال إلى جماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما حركة طالبان (٥٨٥ ضحية) وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان (١٢٣ ضحية)، بينما يعزى سقوط ٣١٥ ضحية من الأطفال إلى القوات الموالية للحكومة. وأبلغت الأمم المتحدة أيضا عن سقوط ٣٣٠ من الضحايا الأطفال (٩١ وفاة و ٢٣٩ إصابة بجروح) بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٩، وشكل هذا العدد نسبة ٧٧ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات. وفي تقريره الرابع عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2019/727)، الذي صدر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت عن القلق من أنه أكثر من ١٤ ٠٠٠ انتهاك جسيم ضد الأطفال تم التحقق منها ووقعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأنه قد قُتل أو شوه أكثر من ١٢ ٥٠٠ طفل في الفترة نفسها.

٤٤ - وفي الفترة ما بين ١ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر، تحققت فرقة العمل من ٢٥ حادثا أثرت على المعلمين أو عاملين في مجال التعليم. ومثل هذا الرقم زيادة كبيرة بالمقارنة مع سبعة حوادث وقعت في الربع السابق، وكان يعزى ذلك أساسا إلى هجمات على المرافق التعليمية وقعت في يوم الانتخابات. ومن بين الحوادث الـ ٢٥، تُسبب ٢١ حادثا إلى حركة طالبان، وحادثان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، وحادث واحد إلى القوات العسكرية الدولية، وحادث واحد إلى المديرية

الوطنية للأمن. واستهدفت أربع هجمات مدارس عمدا، فيما ألحقت ١٢ هجمة عشوائية أضرارا بمدارس. وكانت هناك حالتان ألحقت فيهما أضرار عرضية بمدرستين، وستة حوادث انطوت على تهديدات موجهة إلى المعلمين والتلاميذ، وحالتان اختُطف فيهما موظفا تعليم. وتحققت فرقة العمل أيضا من استخدام الجيش الوطني الأفغاني لإحدى المدارس للأغراض العسكرية.

٤٥ - وتحققت فرقة العمل من ٢٦ حادثا تتعلق بموظفي الرعاية الصحية والموظفين المرتبطين بهذا القطاع، وهو ما يمثل أكثر من ضعف عدد الحوادث المماثلة المسجلة في الربع السابق. وفي المجموع، نُسب ٢٠ حادثا منها إلى حركة طالبان، وحادثان إلى المديرية الوطنية للأمن، وحادثان إلى الجيش الوطني الأفغاني، وحادث واحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وحادث آخر إلى القوات العسكرية الدولية. وكانت هناك ١١ حالة تهديد لموظفي ومرافق الرعاية الصحية، وخمس هجمات عشوائية على مرافق الرعاية الصحية، وخمس حالات قتل أو جرح متعمد لموظفي الرعاية الصحية، وأربع حالات إلحاق أضرار عرضية بمرافق الرعاية الصحية، وحالتا اختطاف شملت سبعة من موظفي الرعاية الصحية.

٤٦ - وتحققت فرقة العمل من أربع حالات تجنيد للأطفال واستخدامهم من قبل حركة طالبان، شملت أربعة فتيان، مقارنة بثماني حالات شملت ١٩ فتى في الربع السابق. وتلقت ادعاءات بقيام أطراف النزاع بتجنيد واستخدام ١٥ فتى إضافيين - كان لا يزال يجري التحقق من صحتها - وتحققت من حالة عنف جنسي اغتصب فيها حارس شخصي لقائد في حركة طالبان طفلة في الثامنة من عمرها. وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل من اختطاف ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين عشرة أعوام و ١٧ عاما في ثلاثة حوادث منفصلة، نُسب حادثان منها إلى حركة طالبان وحادث واحد إلى الميليشيات الموالية للحكومة. وقُتل فتى واحد من الفتيان المختطفين وهرب آخر من حركة طالبان وأُفرج عن الثالث بعد عشرة أيام.

٤٧ - وواصلت الحكومة تحسين أشكال الحماية التشريعية من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات الأفغانيات. إذ اقترحت اللجنة التشريعية التابعة لوزارة شؤون المرأة إدخال تعديلات موضوعية على قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت وزارة الخارجية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبعثة الأمم المتحدة، بإطلاق خطة العمل الوطنية الثانية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٤٨ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اقترحت اللجنة التشريعية التابعة لمجلس الوزراء تعديلا للمادة ٦٤٠ من القانون الجنائي. وعلى الرغم من أنه يقترح في التعديل إزالة إمكانية القيام بـ "اختبار للعدريّة" في إطار البحث الجنائي بناء على موافقة المرأة، فقد حافظ على إمكانية القيام بهذا الاختبار بموجب أمر من المحكمة. وأعربت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني عن القلق من أن التعديل المقترح لا يحظر صراحة القيام بجميع أنواع اختبارات طب النساء في إطار البحث الجنائي لأي سبب من الأسباب.

٤٩ - وظل العاملون في مجال الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان يعانون من التخويف والعنف. ففي ٥ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن عبد الصمد أميري، المدير بالنيابة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ولاية غور قُتل على يد حركة طالبان، الأمر الذي أدى إلى التعليق المؤقت لأنشطة اللجنة في الولايات التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الخطورة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اختطفت حركة طالبان صحفيا محليا في ولاية فارياب وأطلق سراحه بعد يوم واحد. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب

تغطية إعلامية واسعة النطاق لبحث قام به خمسة نشطاء من منظمات المجتمع المدني عن ممارسة باتشا بازي (الغلان الراقصون) في ولاية لوكر، تلقوا تهديدات خطيرة من جهات فاعلة حكومية في الولاية.

٥٠ - ونظمت بعثة الأمم المتحدة ٤٥ مناسبة في ثماني ولايات بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومشاركة المرأة في عملية السلام، وقانون الحصول على المعلومات، حضرها ١٠٦٩ مشاركا، ٢٦٧ منهم من النساء. وواصلت البعثة أيضا تشجيع ودعم النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في تنفيذ ولايتها. وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها نائبة الأمين العام إلى أفغانستان، أدرج البلد في مبادرة "تسليط الضوء" المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل مكافحة العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات.

رابعا - تنسيق المساعدة الإنمائية

٥١ - كانت البعثة قد بدأت التنسيق مع الحكومة في التحضير للمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠ وشرعت في إجراء مناقشات مع الجهات التي يحتل أن تستضيف المناسبة. وسيحدد المؤتمر تمويل الجهات المانحة للسنوات الأربع الأخيرة من "عقد التحول" (٢٠١٥-٢٠٢٤)، الذي يهدف إلى تحقيق الاعتماد على الذات في أفغانستان. وتعمل البعثة على التنسيق مع الجهات المانحة والبنك الدولي وحكومة أفغانستان لتشجيع الجهات المانحة على الحفاظ على استثماراتها الإنمائية حتى عام ٢٠٢٤. وظل المجتمع الدولي يمول ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٥ في المائة من الإنفاق الحكومي.

٥٢ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم توزيع مشروع التقرير الفصلي الثالث بشأن إطار جنيف للمساءلة المتبادلة على الجهات المانحة للتعليق عليه والتشاور بشأنه. وسلط التقرير الضوء على إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، والموافقة على مؤشرات جديدة لاستراتيجية مكافحة الفساد لعام ٢٠١٧، ووضع خطة عمل مشتركة لتحسين الكشف عن الفساد والملاحقة القضائية فيما يتعلق بقضاياها. ولوحظ أن نسبة الموظفين في الخدمة المدنية ارتفعت من ٢٢ إلى ٢٧,٥ في المائة وأنه تم تشكيل ٤٨٩ ١٠ مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية الاقتصادية، ٨٠ في المائة منها مجموعات نسائية. كما تم تسليط الضوء على إكمال خمسة من أصل ستة استعراضات لإطار صندوق النقد الدولي للائتمان الممدد، وما نتج عنه من صرف لمبلغ ٣٧,٣ مليون دولار للحكومة. وتم إعداد ونشر النسخة السادسة من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في أفغانستان، وتم تنفيذ ٦٠ في المائة من الإصلاحات الأساسية في إطار الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان.

٥٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس، بدأ البنك الدولي مشاورا لأصحاب المصلحة من أجل تحديد مبادرات اقتصادية لدعم السلام في أفغانستان والحفاظ عليه في حال التوصل إلى تسوية سياسية مع حركة طالبان. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف البنك الدولي مناقشة بشأن الخطوات المقبلة في التخطيط لمرحلة ما بعد التسوية في أفغانستان، أكد فيها وزير المالية بالنيابة في أفغانستان أن تنمية الأعمال التجارية الخاصة هي من بين المجالات التي تمنحها الحكومة الأولوية القصوى. وفي تقرير البنك الدولي السنوي عن

”ممارسة أنشطة الأعمال“^(٢)، أشار إلى أن أفغانستان تراجعت في ترتيب ”سهولة ممارسة أنشطة الأعمال“ من المرتبة ١٦٧ من بين ١٩٠ اقتصادا في عام ٢٠١٨ إلى المرتبة ١٧٣ في عام ٢٠١٩.

٥٤ - وواصلت الحكومة تنفيذ الإصلاحات على المستوى دون الوطني. ففي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الرئيس والمديرية المستقلة للحكم المحلي بتيسير المشاورات مع المسؤولين المحليين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في أربع من أصل ثماني مناطق، بشأن اتجاهات وتحديات الإصلاحات الإدارية دون الوطنية، فضلا عن الإجراءات اللازمة اتخاذها لإبقاء العملية في مسارها الصحيح. وقدمت المديرية المستقلة أيضا القانون المتعلق بالمجالس المحلية، الذي أقر في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، إلى السلطات دون الوطنية والمجتمع المدني في عشر ولايات إضافية، مما رفع عدد الولايات التي أطلعت على القانون إلى ١٥ ولاية. وسيحدد تنفيذ القانون الانتخابات المقبلة للمجالس وسيوفر الرقابة على الإدارة دون الوطنية.

٥٥ - وأُحرز تقدم فيما يتعلق بإصلاح الخدمة المدنية. ففي ٥ آب/أغسطس، ولتحقيق الشفافية في تعيين الموظفين المدنيين، وسعت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية قدراتها لاختبار مقدمي طلبات العمل من خلال إنشاء مراكز امتحانات محوسبة في ست عواصم إقليمية، وهذه المراكز موصولة بكابل عن طريق نظام اتصالات مأمون.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد ناتج مركز العدالة لمكافحة الفساد. ففي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، بنت محكمة الابتدائية في ست قضايا، بما في ذلك قضية المفوضين السبعة السابقين في لجنة الانتخابات المستقلة والمفوضين الثلاثة السابقين في لجنة الشكاوى الانتخابية، التي تتعلق بجرائم انتخابية نشأت عن إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ في مقاطعة كُتر. وأدانت المحكمة جميع المفوضين العشرة السابقين بالتهم الموجهة إليهم وحكمت على كل واحد منهم بالسجن لمدة خمس سنوات. ونظرت محكمة الاستئناف في أربع قضايا في الفترة بين ٥ آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. ولم يحرز أي تقدم ملموس في تنفيذ الـ ١٢٧ أمرا بإلقاء القبض على أشخاص وأمرًا بالمثل أمام المحكمة الصادرة قبل المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. واتفقت وزارة الداخلية على أن الإصلاحات في فرقة العمل المعنية بمكافحة الجرائم الكبرى مطلوبة للشروع في الملاحقات القضائية بسبب الفساد. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المحكمة الابتدائية التابعة للمركز بالنظر في ٦٥ قضية شملت ٢٥٣ مدعى عليهم، وهو ما أدى إلى إدانة ٢٠١ منهم وتبرئة ٤٧ مدعى عليهم من التهم المنسوبة إليهم (وتوفي اثنان من المدعى عليهم خلال فترة محاكمتهم). وأصدرت المحكمة العليا أمرا توجيهيا ينظم إجراءات التسجيل الصوتي للجلسات القضائية المتعلقة بالفساد كوسيلة لتعزيز الشفافية.

٥٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت الولايات المتحدة بيانا تعلن فيه سحب التمويل لمشاريع مختارة في أفغانستان، بما في ذلك من أجل اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد. وستقوم اللجنة بإنهاء أنشطتها بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وذلك بصورة تدريجية. وفي الربع الأخير، أصدرت اللجنة تقريرها متابعة بشأن وزارة المناجم والنفط والمديرية العامة لخزانة المعاشات التقاعدية وتقرير رصد فصليا واحدا بشأن وزارة التعليم.

(٢) انظر: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, *Doing Business 2020*:

Comparing Business Regulation in 190 Economies (Washington, D.C., 2020).

٥٨ - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع المجلس الأعلى المعني بالحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد للمرة الثالثة في عام ٢٠١٩، واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ خطط الإصلاح المؤسسي. وستنتهي فترة صلاحية استراتيجية مكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ولم يكن قد تم تفعيل الآلية لوضع استراتيجية متابعة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت وزارة المالية خطة التعجيل بالإصلاح من أجل مكافحة الفساد مع تدابير لعام ٢٠٢٠. ويمكن أن تكون الخطة، بعد أن يقرها المجلس الأعلى، خطوة نحو وضع استراتيجية طويلة الأجل من المقرر أن تُعتمد في عام ٢٠٢٠. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح الرئيس غني مكتب أمين مظالم مخصص لمكافحة الفساد، في القصر الرئاسي.

٥٩ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، قامت المحكمة العليا، بدعم من البعثة، بعقد مؤتمر مدته ثلاثة أيام لاستعراض تنفيذ القانون الجنائي لعام ٢٠١٧ في المحاكم في جميع أنحاء أفغانستان، وأصدرت مبادئ توجيهية لتوضيح تطبيقه للقضاة عندما تم الإبلاغ عن حالات عدم يقين.

٦٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، منحت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية الإذن للدعاء العام باستئناف قرار الدائرة الابتدائية الصادر في ١٢ نيسان/أبريل والقاضي بعدم النظر في قضية أفغانستان. وأدت الإجراءات الجارية في المحكمة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الملاحقات القضائية بسبب جرائم الحرب في أفغانستان.

٦١ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أقرت الجمعية الوطنية قانون الحصول على المعلومات، الذي اعتمد من خلال مرسوم تشريعي رئاسي في ٣ آذار/مارس ٢٠١٨، مع إدخال تعديلين فقط: واحد يتعلق بزيادة عدد المفوضين في اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات من خمسة إلى سبعة مفوضين والآخر يتعلق بتوسيع لجنة اختيار المفوضين بإضافة ممثل عن مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية وآخر عن وزارة العدل.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٦٢ - تواصل ازدياد الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان بسبب استمرار العنف الذي أدى إلى التشريد الداخلي، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، ومستويات الفقر المتصاعدة، وموسم الشتاء المقبل. وكان نصف سكان أفغانستان (حوالي ١٧ مليون شخص) يعيشون في مناطق متأثرة بشدة بالنزاع. وتم تشريد أكثر من ١٢٨ ٠٠٠ شخص جدد بسبب النزاع في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما رفع عدد الأشخاص الذين فروا من ديارهم إلى أكثر من ٣٦٥ ٠٠٠ شخص منذ بداية عام ٢٠١٩. وشكل الأطفال أكثر من نصفهم (٥٨ في المائة). وأشارت الدراسات إلى أن ما يقدر بأربعة ملايين شخص قد شردوا منذ عام ٢٠١٢ ولم يعودوا بعد إلى ديارهم. وكان الكثير من الأسر المشردة تعيش في مستوطنات غير رسمية فيها إمكانية محدودة للحصول على الخدمات الأساسية غير المساعدة الإنسانية الأولية، ولم يكن يوجد احتمال لعودتها في القريب العاجل إلى ديارها.

٦٣ - وظل النزاع يولد مستويات مرتفعة من الطلب على خدمات علاج الصدمات. ففي الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى أكثر من ٣٢ ٧٠٠ شخص العلاج الخاص بالإصابات بالصدمة بسبب النزاع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وكانت حالة من بين كل ثلاث حالات صدمة تهم امرأة أو طفلا. وكانت الحاجة إلى رعاية المصابين بالصدمات مرتفعة بشكل خاص في ولايات هلمند، وغزني، وقندهار، وقندوز، ونكهرار، وزابل،

حيث ظلت الاشتباكات العسكرية تحد من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وقدم الشركاء في المجال الصحي المساعدة الطبية إلى أكثر من ٥٢ ٠٠٠ شخص، ٦٥ في المائة منهم من النساء والفتيات. وتلقى أكثر من ١٩ ٦٠٠ طفل الدعم النفسي - الاجتماعي من خلال "الأماكن الملائمة للأطفال".

٦٤ - وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا في أفغانستان أن ٢٥ من أصل ٣٤ ولاية تجاوزت عتبة الطوارئ فيما يخص سوء التغذية الحاد. وعلى الرغم من التفاؤل النسبي الذي نتج عن كميات الأمطار وأحوال المراعي الجيدة في الربع السابق، فإن الأثر المستمر للجفاف الذي شهده البلد في عام ٢٠١٨ ظل يؤثر على الحالة التغذوية. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٢٠، سيكون ١٤,٣ مليون شخص في أزمة أو في مستويات الطوارئ فيما يخص انعدام الأمن الغذائي (المستوى ٣ أو ٤ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وكانت العوامل الرئيسية لتدهور الحالة هي استمرار النزاع والتشريد، وضعف إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي الملائمة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، قدم كل من الأمم المتحدة وشركائها خدمات العلاج والمواد الغذائية التكميلية الخاصة إلى ٥٤٦ ٣٨٨ طفلا دون سن الخامسة و ١٠٢ ٦١٣ من النساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد.

٦٥ - وعلى الرغم من التحديات الأمنية، تمكنت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى ٣٧٢ من أصل ٤٠١ مقاطعة في جميع أنحاء البلد (٩٣ في المائة) في الأشهر التسعة الأولى من السنة. فعلى سبيل المثال، أكمل كل من الأمم المتحدة وشركائها إيصال الأغذية إلى مقاطعة شهار سده بولاية غور. ولعدة أشهر، لم يتم الوصول إلى شهار سده بسبب القيود المعقدة المفروضة على الوصول إليها. وتم تأمين توزيع ١٩٢ طنا من الأغذية على ١١ ٦٤٨ مستفيدا في المقاطعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وازدادت كثيرا صعوبة التفاوض بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما خلال فترة الانتخابات، عندما أدى تصعيد في أعمال العنف والقيود المفروضة على التنقل إلى زيادة حالات التأخير في برامج المساعدة وكذلك زيادة وقت التفاوض على الوصول إلى السكان المحتاجين.

٦٦ - ووصل إلى أفغانستان ما مجموعه ٣٣٧ ١٤٦ من الأشخاص غير الحاملين للوثائق اللازمة واللاجئين العائدين في الفترة بين ١٤ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وشمل ذلك العدد ٣٦٩ ٤ عائدا من باكستان لا يحملون الوثائق اللازمة، و ١٢٤ ٨٨٤ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية لا يحملون الوثائق اللازمة، و ١٦ ٣٠٢ عائد من الدول الأوروبية وتركيا لا يحملون الوثائق اللازمة. ومثل ذلك العدد الإجمالي، من بينهم ٢٦٦ شخصا عادوا طوعية و ١٦ ٠٣٦ شخصا تم ترحيلهم، معظمهم من تركيا (١٥ ٦٨١ شخصا)، اتجاها جديدا هاما في عمليات الترحيل إلى أفغانستان. وشمل اللاجئون العائدون في الفترة ٤٢٧ لاجئا من باكستان، و ٣٤٧ لاجئا من جمهورية إيران الإسلامية، وثمانية لاجئين من بلدان أخرى. وكان عدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان أقل بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، حدث انخفاض في عدد العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان مقارنة بعام ٢٠١٨. وفي باكستان، كان اللاجئون الأفغان يستطيعون فتح حسابات مصرفية، وتم تمديد صلاحية بطاقات إثبات التسجيل الخاصة باللاجئين الأفغان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق كل من أفغانستان، وباكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استراتيجية بشأن العودة الطوعية للاجئين الأفغان.

٦٧ - وأبلغ عما مجموعه ٢٠ حالة مؤكدة من حالات الإصابة بشلل الأطفال حتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ثماني حالات منها في أورووكان، وخمس في هلمند، وثلاث في قندهار، واثنان في باكتيكا، وواحدة في كُنر، وأخرى في نكرهار. وتم الإبلاغ عن ١٦ حالة من هذه الحالات في المنطقة الجنوبية، حيث أمسى حظر لحركة طالبان لحمالات التحصين في المنازل تحدياً رئيسياً للقضاء على مرض شلل الأطفال منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وقد تفاقمت هذه الوضعية أكثر بسبب حظر كامل فُرض على جميع الأنشطة المتعلقة بمرض شلل الأطفال في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، رفعت حركة طالبان الحظر جزئياً، مما سمح بالقيام بحملتي تحصين في المرافق الصحية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، نفذت استراتيجية تحصين في المنازل في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وكانت المفاوضات جارية على جميع المستويات من أجل التمكين من الوصول إلى المناطق لإكمال حملات التحصين في المنازل في جميع أنحاء البلد. وكان من المقرر أن تبدأ حملة التحصين المقبلة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

٦٨ - وعزز كل من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركائها أنشطة الدعوة من أجل الحد من الإصابات في صفوف الأطفال من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق تعزيز التوعية بالمخاطر التي تركز على الأطفال. وأحرزت حكومة أفغانستان تقدماً بشأن خطة العمل للتشجيع على التقيد بمقتضيات البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وحددت خطة العمل الاستجابة والمسؤوليات من أجل إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب بعد وقف الأعمال العدائية الفعلية، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من آثار الذخائر المتفجرة ومخاطرها.

٦٩ - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتطهير ٥,٢ كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة بالمتفجرات العالية الأثر، مما عاد بالفائدة على ٤٥ مجتمعاً محلياً. واستجابة لما أعرب عنه العائدون من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان من شواغل تتعلق بحمايتهم من الأخطار، استفاد نحو ٢٨٢ ١٣٤ شخصاً في أفغانستان من برامج للتوعية بالمخاطر ممولة من الأمم المتحدة.

٧٠ - وظل انعدام الأمن على نطاق واسع والتلوث بالألغام ووعورة التضاريس تُشكل تحديات بالنسبة لإيصال المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين. ففي الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ستة عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصيب تسعة آخرون بجروح واختطف ١٦ آخرون. وفي عام ٢٠١٩، أبلغ عما مجموعه ١١٩ حادثاً شملت عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مقابل ١٠٢ حادث خلال عام ٢٠١٨. وتواصلت الهجمات المتعمدة على العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية والعاملين في مجال إزالة الألغام، ولا سيما في الشرق والجنوب. وفي عام ٢٠١٩، أبلغ العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عن ٣٢٥ حادثاً ذا صلة بالوصول إلى المحتاجين، وهو ما يشبه الحالة في عام ٢٠١٨، حيث أبلغ عن ٣٨٠ تقييداً للوصول العاملين إلى المحتاجين. وكان لأكثر من ١٣٦ حادثاً متعلقاً بالوصول إلى المحتاجين آثار على موظفي الصحة والأصول والمرافق الصحية.

٧١ - ووفقاً لما أفادت به دائرة التتبع المالي، تم، حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقي مبلغ قدره ٤٢٣,٤ مليون دولار لتمويل الأنشطة الإنسانية، أو ٦٩,٢ في المائة من مجموع التمويل المطلوب لعام ٢٠١٩. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، تم تقديم المساعدة الإنسانية إلى حوالي ٥,٤ ملايين شخص،

وهو رقم يتجاوز الأهداف المقررة لعام ٢٠١٩ بسبب التصدي الكبير لآثار الجفاف وما يتصل به من ترحيل للتمويل في النصف الأول من العام. وفي عام ٢٠٢٠، سيهدف الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى مساعدة ٧,١٢ ملايين شخص، من خلال تقديم المساعدة لهم في حالات الطوارئ أو في مجال الحماية أو المساعدة على الانتعاش، من بين ٩,٤ ملايين شخص محتاج، وهو ما يتطلب تمويلا يبلغ ٧٣٢,٦ مليون دولار.

سادسا - مكافحة المخدرات

٧٢ - في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت سلطات إنفاذ القانون ما مجموعه ٦٧٦ عملية لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى ضبط ٣٥٣ كيلوغراما من الهيروين، و ١ ٢٤٤ كيلوغراما من الأفيون، و ٣٠٢٦ كيلوغراما من الحشيش، و ٢٢٦ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و ٣٣٢٢ قرصا من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ٣,٤، وخمسة كيلوغرامات من السلائف الكيميائية الصلبة، و ١١٣ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ٩١١ ١٢٤ كيلوغراما من بذور الخشخاش، و ٤٤٥٠ كيلوغراما من السيكران. وأدت الكميات المضبوطة إلى إلقاء القبض على ٧٩٦ مشتبه فيهم ومصادرة ١١١ مركبة و ٥٩ سلاحا. وإجمالا، قُتل عشرة ضباط من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات وجرح ثمانية آخرون أثناء تنفيذ عملياتهم.

٧٣ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لوزارة الصحة العامة في تدريب ٦٩ من موظفي الحكومة ومقدمي الخدمات وأعضاء في منظمات المجتمع المدني على الوقاية من الإدمان على المخدرات وعلاجه وتقديم خدمات الرعاية الخاصة به، استنادا إلى الأدلة المجمعة في هذا المجال. وقُدِّم الدعم التقني أيضاً إلى الحكومة بشأن مراجعة وتطوير الاستراتيجيات والسياسات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات المتعلقة بعلاج الإدمان على المخدرات وبفيروس نقص المناعة البشرية.

سابعا - الدعم المقدم للبعثة

٧٤ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، كانت معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٧ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٤ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٢ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة وهي ٧ في المائة و ٥ في المائة و ٣ في المائة، على التوالي. وظلت نسبة الموظفين منخفضة، حيث بلغت ٣٥ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٤١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٩ في المائة من الموظفين الوطنيين. وفي الفترة ما بين ١ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ١٧٩ بعثة برية و ٢١ بعثة جوية، فضلا عن إجراء ١٠٦٥ بعثة واجتماعا للتواصل قام خلالها ممثلون عن المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا - ملاحظات

٧٥ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر، توجه الرجال والنساء الأفغان في جميع أنحاء البلد إلى صناديق الاقتراع، متحدّين الشواغل الأمنية. وإنني أثني على كل الأفغان الذين مارسوا حقهم في التصويت. وأشيد أيضا

بالعمل الذي قامت به قوات الأمن الأفغانية في دعم الانتخابات، عن طريق نقل وضمان توزيع المواد الانتخابية الحساسة واسترجاعها وكفالة أمن مراكز الاقتراع حتى يتمكن الناخبون، بمن فيهم النساء، من المشاركة. ومشاركتهم التزام مستمر بالعملية الديمقراطية والنظام الدستوري. وإجراء انتخابات ذات مصداقية تعكس نتائجها الإرادة الحقيقية للشعب الأفغاني وتقبلها المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة أمر أساسي لسلام أفغانستان واستقرارها. وفي وقت صدور هذا التقرير، لم يعلن بعد عن نتائج الانتخابات الرئاسية في أفغانستان.

٧٦ - وفي غضون بضعة أشهر من تولي المهام، كانت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية مسؤولتين عن إدارة عملية كان من المسلم به على نطاق واسع أنه تم الإعداد والتخطيط لها بشكل أفضل من الناحية التقنية مقارنة بالانتخابات السابقة. ولوحظ تحسن ملموس في نشر الأجهزة البيومترية الخاصة بالتحقق من هوية الناخبين وإحالة النتائج، ووفرت لجنة الانتخابات المستقلة مستويات لم يسبق لها مثيل من تيسير الوصول لوكلاء المرشحين والمراقبين. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، ظلت هناك تحديات. فقد لاحظت هيئات إدارة الانتخابات وأفرقة مراقبي الانتخابات وجود أعطاب تقنية في مراكز الاقتراع وتعطل أجهزة التحقق البيومتري من هوية الناخبين، وكذلك صعوبات في التواصل بسبب الهجمات على الهياكل الأساسية.

٧٧ - وبما أن هيئات إدارة الانتخابات تشارك في عملية إدارة النتائج، يتحتم على المؤسسات الانتخابية أن تتواصل باستمرار وانتظام مع جميع أصحاب المصلحة وأن ترد على جميع الأسئلة التي يطرحها المرشحون وغيرهم. وأشجع بقوة جميع أصحاب المصلحة على المحافظة على نزاهة العملية الانتخابية، وتمكين المؤسسات الانتخابية من ممارسة مسؤولياتها بالكامل، بطرق منها معالجة جميع الشكاوى عن طريق القنوات القانونية والمؤسسية الملائمة. وأدعو المرشحين للرئاسة إلى التبرؤ من التزوير من قبل مؤيديهم، والمشاركة البناءة في العملية، واحترام سلطة هيئات إدارة الانتخابات. وبعد البت في الشكاوى الانتخابية وفقا للقانون، أحث المرشحين ومؤيديهم على قبول النتيجة.

٧٨ - ويتسبب النزاع العسكري المستمر في مشقة ومعاناة كبيرتين جدا لشعب أفغانستان. وللجهات الفاعلة الدولية والإقليمية دور حاسم تضطلع به في استعادة الرخم اللازم للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وإني أحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها في هذا الصدد، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت بالفعل. ولا زلت أعتقد أن المحادثات المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم ومستدام. وتظل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم سلام مستدام بأية طريقة ممكنة.

٧٩ - وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها في أفغانستان في الـ ١٨ عاما الماضية. ولتعزيز هذا التقدم والاستفادة منه، تحتاج أفغانستان إلى السلام والاستقرار والمصالحة. ومع ذلك، لكي يكون السلام مستداما، يجب أن تصان حقوق المرأة. ويجب أن يمضي السلام برجال أفغانستان ونسائها إلى الأمام، نحو مزيد من التنمية والمساواة، وليس إلى التراجع عن التقدم الذي تم إحرازه. ويجب أن تشارك المرأة بشكل كامل وفعال في كل خطوة من خطوات عملية السلام. وأثني على الحكومة لالتزامها بتعزيز مشاركة المرأة في العمليات المتعلقة بالسلام والأمن وصنع القرار وأشجع على إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

٨٠ - ولا يزال اشتداد النزاع يتسبب في خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين، من خلال الوفيات والإصابات بالجروح والتشريد. وأشعر بالجزع إزاء الزيادة غير المسبوقة في الخسائر في صفوف المدنيين خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، التي شهدت أعلى رقم يسجل على الإطلاق منذ بدء بعثة الأمم المتحدة التوثيق المنهجي في عام ٢٠٠٩. وأعيد التأكيد مرة أخرى على أنه يتعين على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في تنفيذ سياستها للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين.

٨١ - ويظل كل من التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل لسكان غالبيتهم العظمى من الشباب بالغي الأهمية من أجل تحقيق السلام. وأشعر بالتفاؤل إزاء المبادرات الجارية الرامية إلى تعزيز الترابط الإقليمي وإزالة العوائق التجارية داخل حدود أفغانستان وخارجها. وتركيز الحكومة على تنمية الأعمال التجارية الخاصة يستحق الإشادة، ولكن سيلزم القيام بمزيد من الإصلاحات في مجال السياسات لتحقيق النمو في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل للجيل القادم من الأفغان. ولدعم رؤية الحكومة من أجل تحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً، لا بد من اتخاذ تدابير لمكافحة الاقتصاد غير المشروع بفعالية، ومحاربة الفساد، وتحسين الأمن.

٨٢ - ومن المؤسف أن حرية التعبير في أفغانستان لا تزال تُكتسب بتكلفة لا يمكن تحملها. إذ قُتل العديد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان في هجمات محددة الأهداف طوال فترة النزاع. وهذه الهجمات المحددة الأهداف غير مقبولة، ويجب القيام على وجه السرعة بتقديم الجناة إلى العدالة لتعزيز تهيئة بيئة تُحترم فيها سيادة القانون.

٨٣ - ويساورني القلق إزاء التوقعات الإنسانية القائمة، مع استمرار النزاع في معظم أنحاء البلد، وأدعو إلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة الإنسانية في أفغانستان. ولا بد أن تجدد الدول الأعضاء التزامها على جبهات متعددة، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وحماية مكاسب التنمية من التبدد، وتعزيز الحلول المستدامة. كما أنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء استمرار العدد المرتفع من الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٨٤ - وإنني أتوجه بالشكر إلى أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لتفانيهم المتواصل في ظل ظروف صعبة جداً من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لحكومة أفغانستان وشعبها. وألاحظ مع بالغ القلق الهجمات الأخيرة ضد موظفي الأمم المتحدة. وأدعو السلطات الأفغانية إلى عدم ادخار أي جهد من أجل تحديد مرتكبي هذه الهجمات وتقديمهم بسرعة إلى العدالة وتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.